

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٧٣

الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دانفورث	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	إسبانيا	السيد يانيث - بارنوفو
	ألمانيا	السيد فون إنغرن - ستيرنبرغ
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيز
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-59821 (A)

* 0459821 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعطي السيد غينو الكلمة الآن.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): لعل أعضاء المجلس

يذكرون الإحاطة الإعلامية بشأن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والتي قدمت بعد ثلاثة أيام من ذلك الحدث (انظر S/PV.5055). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإحاطة المجلس علماً بشأن العملية اللاحقة التي أدت إلى تصديق الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر على النتائج الرسمية للانتخابات، حيث أعلنت عن فوز حامد كرزاي أول رئيس منتخب لأفغانستان. كما أود أن أتشاطر مع الأعضاء التحديات الرئيسية التي سيتعين على القيادة الأفغانية مواجهتها، بدعم من المجتمع الدولي، خلال الـ ١٨٠ يوماً القادمة أو نحو ذلك.

ويذكر الأعضاء أيضاً أنه، في يوم الانتخابات، أطلق عدد من مرشحي المعارضة ادعاءات بشأن نزاهة العملية الانتخابية، بما في ذلك شكاوى تتعلق باستخدام نوع من الحبر الذي يمكن أن يمحو في وضع العلامات على أصابع إهلام الناخبين والتأثير المفرط على الناخبين الذي مارسه موظفو اللجان ومندوبو المرشحين. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أنشئت لجنة ثلاثية محايدة من خبراء انتخابات دوليين، قامت بفحص الشكاوى المقدمة من المرشحين الرئاسيين وأجرت تحقيقاً مستفيضاً تضمن مشاورات مع المرشحين أنفسهم، ومع المراقبين وفرق الدعم الانتخابي وموظفي الانتخابات. وقد توصلت اللجنة في تقريرها الذي قدمته إلى الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات وأعلن عنه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أن المخالفات التي تم رصدها لم تؤثر مادياً على مجمل نتائج الانتخابات. وبعد يومين، أعلن المرشحون قانوني ومحقق ودستم - الذين كانوا الأشد انتقاداً لعملية الاقتراع - عن قبولهم لنتائج الانتخابات صراحة.

وعموماً، بلغ عدد من أدلوا بأصواتهم ٩٤٠ ١٢٨ ٨ ناخباً، يمثلون نسبة ٧٠ في المائة من الناخبين المسجلين، منهم

الأفغان أظهروا، بما يتجاوز العرقية، أنهم متحدون في رفض العنف ودعمهم للعملية السياسية السلمية والتأكيد على حقهم في المشاركة فيها.

وانتقل الاهتمام الآن إلى المرحلة السياسية فيما بعد الانتخابات، بما في ذلك المهمة العاجلة المتمثلة في تشكيل الحكومة المقبلة والتحديات التي تشكلها الانتخابات البرلمانية والمحلية. ولدى الرئيس الجديد فرصة لاختيار وزارة ذات كفاءة وقادرة على توفير الخدمات الأساسية المتوقعة من الحكومة. وهو قطعاً سيأخذ في الحسبان أيضاً ضرورة أن تكون الوزارة ممثلة للتنوع العرقي والثقافي والجغرافي للبلد. ولذا فإن الكفاءة والتمثيل أساسيان لوجود برنامج سياسي قوي يمكن الرئيس من التصدي للتحديات التي ستواجهها أفغانستان. وفيما يتعلق بأولويات الحكومة المقبلة، فإن الرئيس كرزاي قد أوضح أن الأمن سيكون أهم مسألة، ولا سيما المضي في نزع سلاح القوات العسكرية الخاصة.

إن الأمن في الحقيقة لا يزال شاغلاً كبيراً. ووقوع تفجير انتحاري نُفذ في وسط كابل في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، مات فيه شخصان، ربما أشار إلى نهاية فترة الهدوء النسبي التي سادت أثناء الانتخابات. ومن المحزن أنه بعد أيام قليلة من ذلك اختُطف أنيتا فلانينغان وشغبي حبيبي وأنجليتو ناين - وثلاثتهم من موظفي الانتخابات - في حي كاري باروان في كابل في وضع النهار.

وتقود حكومة أفغانستان التحري في تلك الحادثة. ويساعدها فريق من مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية ومتخصصون قدمتهم بعض الحكومات. ويكفل التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بواسطة عدد من الأفرقة التي تعمل على مدار الساعة بشأن كل جوانب القضية. ويمثل ضمان عودة المخطوفين بأمان شاغلاً ذا أهمية قصوى. ولذلك نأمل أن يفهم المجلس أننا لا نستطيع

نسبة ٤٠ في المائة من النساء. وبعد دراسة نتائج الفرز، وتقرير اللجنة المحايدة وفحص الشكاوى ونتائج التحقيقات، أعلنت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات أن حامد كرزاي حصل على أغلبية صريحة من الأصوات بلغت نسبتها ٥٥,٤ في المائة. وحصل يونس قانوني على نسبة ١٦,٣ في المائة، وحصل الحاج محمد محقق على نسبة ١١,٦ في المائة وعبد الرشيد دستم على نسبة ١٠ في المائة. وحصل كل من المرشحين الأربعة عشر المتبقين على أقل من ٢ في المائة من الأصوات؛ وحصلوا مجتمعين على نسبة ٦ في المائة. ويقضي الدستور بأن يتم تنصيب الرئيس المنتخب بعد ٣٠ يوماً من إعلان النتائج الرسمية للانتخابات.

إن نشر النتائج النهائية للانتخابات يسمح لنا بطرح تحليل أولي للتصويت. وعموماً، يبدو أن الاعتبارات العرقية كان لها دور هام في تحديد أصوات الناخبين. وكان الدعم الانتخابي المقدم للمتنافسين الأربعة، الرئيس كرزاي، والسيد قانوني، والسيد دستم، والسيد محقق، يرتبط ارتباطاً شديداً بالمناطق التي يشكل فيها البشتون أو الطاجيك أو الأوزبك أو الهزارا الأغلبية. واقتسم الرئيس كرزاي والسيد محقق الأصوات وسط اللاجئين في أفغانستان، حيث نال كل منهما حوالي ٤٠ في المائة. وفي باكستان صوت ٨٠ في المائة تأييداً للرئيس حامد كرزاي. وذلك النمط يؤكد أحد ملامح اللويا جيرغا الدستوري (مجلس الأعيان)، أي التأكيد على الهويات العرقية.

وبينما كان للاعتبارات العرقية أثر في المناطق الريفية، فإن الرئيس كرزاي والمرشحين الآخرين وجدوا دعماً متعدد الأعراق في المدن الرئيسية. وربما يُعزى ذلك إلى أنه نسبة لعدم استغلال الهوية العرقية استغلالاً مفرطاً خلال الحملة الانتخابية، تمكن المرشحون من العمل بصورة واسعة خارج نطاق قواعدهم الشعبية الرئيسية. ونتيجة لذلك، نال جميع المرشحين أصواتاً في جميع المقاطعات. ومما له أهمية زائدة، أن

المقبلة وفي استكشاف مختلف البدائل التقنية والعملية. وظلت بعثة الأمم المتحدة تناقش المسائل الرئيسية المتعلقة بالإعدادات للانتخابات مع الشركاء الأميين والدبلوماسيين في كابل.

ومن بعض النواحي، قد يسفر النجاح الذي تحقق في إجراء الانتخابات الرئاسية عن توقعات غير واقعية بأن الانتخابات في أفغانستان لن تكون صعبة. ولكن سيكون من الخطأ الرضا المفرط عن النفس. فستكون الانتخابات البرلمانية أكثر تعقيدا من الانتخابات الرئاسية، وستكون محفوفة بالمخاوف الأمنية أكثر منها.

وأود أن أذكر خمس مسائل أساسية، على وجه الخصوص، يجب حلها لإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في الإطار الزمني الذي حدده قانون الانتخابات. أولا، يجب تعيين حدود المناطق - وفي بعض الحالات المقاطعات - بصورة رسمية. وثانيا، يجب الاتفاق على الأرقام السكانية لتعيين المقاعد البرلمانية. وثالثا، يجب تحليل قائمة الناخبين، وتنقيحها، وفي بعض الحالات تحديثها، بغية إعداد قوائم انتخابية لكل مركز من مراكز الاقتراع. رابعا، يجب فحص مؤهلات آلاف المرشحين المحتملين قبل تسجيلهم. وتطبيق تلك المتطلبات - على سبيل المثال، إتاحة مزيد من الوقت لفحص المرشحين - قد يقتضي مراجعة قانون الانتخابات.

وتشمل التدابير الأخرى التي أوصت بها بشدة معظم تقارير المراقبين ضرورة وضع برنامج فعال لبناء القدرات للمراقبين المحليين ووكلاء الأحزاب، وضرورة تعزيز وتوسيع أنشطة التعليم المدني لتمكين الناخبين من فهم التعقيد الزائد للانتخابات البرلمانية والمحلية، وضرورة استعراض هيكل هيئة الانتخابات والوسائل التنفيذية لإجراء هذه الانتخابات.

وقد أتاح فصل الانتخابات الرئاسية عن الانتخابات البرلمانية وقتا إضافيا لتحسين المناخ لإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية. ولا محالة أن هذه الانتخابات ستكون أكثر

تشاطر معلومات قد تعرّض للخطر العملية الجارية أو تعرّض زملائنا لخطر أكبر، ونرجو من الدول الأعضاء أن تقلل إلى أقصى حد من بياناتها العلنية بشأن ذلك الموضوع لنفس السبب. وفي هذه الأثناء، اتخذت الأمم المتحدة عددا من التدابير الخاصة لتعزيز سلامة الموظفين في وقت يحتمل فيه تزايد التعرّض للمخاطر. وهي أشد تدابير لأمن الموظفين وُضعت في كابل منذ سنة ٢٠٠١.

ولعل المجلس يتذكر أن الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات قررت في تموز/يوليه الماضي أن تُجرى انتخابات المقاطعات والمناطق بصورة منفصلة عن الانتخابات الرئاسية، وفي موعد لا يتجاوز شهر سائر الأفغاني المقبل - من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وإذ نشرع في هذه المرحلة من العملية الانتخابية، يجب أن يؤخذ في الاعتبار بعناية تامة عدد من المتطلبات التقنية والظروف البيئية. وفي تنفيذ عملية التخطيط المعقدة هذه، ستقدم التقارير الصادرة عن مختلف بعثات المراقبة والمساعدة الانتخابية في أفغانستان خلال الانتخابات الرئاسية، بما في ذلك تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ولجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة، وغيرها من المنظمات والجماعات الوطنية والدولية، مساعدة لا تقدر بثمن.

وإضافة إلى ذلك، قُدمت خلال الأسابيع القليلة الماضية مقترحات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان من مختلف عناصر العمليات الانتخابية، ولا سيما اللجنة المشتركة لإدارة الانتخابات وأمانتها، وكذلك وكالات الأمن الوطني والقوات العسكرية الدولية. وتلك المقترحات تأخذ في الحسبان الخبرة المكتسبة خلال الانتخابات الرئاسية في جميع المجالات الرئيسية - المؤسسات والإجراءات القانونية، والعمليات والأمن - وتوفر أفضل الممارسات والدروس التي يمكن تنفيذها الآن. وستكون تلك التقارير أساسية في تقييم مختلف الحلول لتنفيذ الانتخابات

وتم الاتفاق على تعديل جدول نزع السلاح بغية تمكين ثلاث من الجماعات السياسية الرئيسية - الجمعية وجونيش والدعوة - من تجريد أنفسها من أجنحتها العسكرية ومن التسجيل في الوقت المناسب للانتخابات البرلمانية والمحلية. ووافق قادة تلك الأحزاب على استخدام سلطتهم السياسية للمساعدة في التسريح الكامل لوحدهم السابقة.

ولئن كان إحراز ذلك التقدم أمرا يدعو إلى التشجيع، ما زالت هناك حاجة إلى الاهتمام المستمر والمركز للحكومة الجديدة والمجتمع الدولي إذا أريد لبرنامج التسريح وإعادة الإدماج أن يؤدي إلى تحسين البيئة التي يجب أن تجري فيها الانتخابات البرلمانية والمحلية. كما أن مسألة المليشيات غير النظامية أخذت تتحول بسرعة إلى مشكلة لا بد من معالجتها قبل الجولة المقبلة للانتخابات. هذه جماعات مسلحة ليست مدرجة في كشف حسابات وزارة الدفاع وهي بالتالي ليست مشمولة في البرنامج الحالي للتسريح وإعادة الإدماج. بيد أنها تؤدي إلى زعزعة استقرار أمن العديد من مناطق أفغانستان بالقدر نفسه أو حتى بقدر أكبر من المليشيات النظامية. والمناقشات جارية في كابل، في ظل قيادة الحكومة، بغية دراسة سبل تفكيك تلك الجماعات من خلال جمع الأسلحة وبرامج تنمية المجتمع المحلي.

والعامل الآخر الذي يسهم في انعدام الأمن المحلي هو إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وتمثل تجارة المخدرات، بنطاقها وتأثيرها المفسد، تهديدا متزايدا لعملية بناء الدولة وتخاطر بأن تصبح عائقا رئيسيا لإجراء انتخابات برلمانية ومحلية ذات مصداقية. ولا بد من بذل جهود أكبر للتصدي لجميع جوانب تلك المشكلة.

أخيرا وليس آخرا، من الواضح أن توسيع جهاز الأمن الرسمي سيكون الأساس لنجاح الانتخابات البرلمانية والمحلية. وكان أحد أنجح جوانب جولة الانتخابات الرئاسية

تأثرا بالتوترات المحلية وأكثر عرضة للتزوير والتخويف مما كانت عليه الانتخابات الرئاسية. ولذلك السبب لا يزال نفوذ الزعماء المحليين، وشبكة المخدرات والأسلحة الواسعة الانتشار والمعقدة، وعدم وجود إدارة مدنية محلية فعالة، أمورا تشكل عقبات خطيرة أمام إجراء انتخابات برلمانية ومحلية شرعية.

وسيكون من العوامل الأساسية في تحسين البيئة الأمنية المحلية قدرة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الاستفادة من الزخم السياسي الذي أحدثته العملية الانتخابية. وكما ورد من قبل، قد مر أكثر من ٥ ٠٠٠ رجل، في الأسابيع القليلة التي سبقت الانتخابات الرئاسية، بعملية نزع السلاح والتسريح والإدماج، مما يجعل إجمالي البرنامج في سنة واحدة من العمليات يبلغ حوالي ٢٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين المجردين من السلاح. واكتسب برنامج تجميع الأسلحة الثقيلة أيضا زخما كبيرا منذ أيلول/سبتمبر. والآن يوجد حوالي ٧٥ في المائة من جميع الأسلحة الصالحة للاستعمال والقابلة للإصلاح في مواقع التجميع.

وتريد الحكومة الأفغانية الحالية الإسراع بترع السلاح والتسريح فيما يتعلق بقوات المليشيات المتبقية المرتبطة إداريا بوزارة الدفاع لتكتمل العملية قبل حلول السنة الأفغانية الجديدة، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وبطبيعة الحال، فإن أنشطة إعادة الإدماج ستتواصل بصورة مستمرة حتى منتصف عام ٢٠٠٦. وينبغي أن يسمح التعاون الوثيق بين وزارتي الدفاع والمالية بإجراء رصد أفضل لموارد الحكومة المخصصة لقوات المليشيا، بما في ذلك الوقف الحسن التوقيت للمدفوعات حالما يتم تسريح الوحدات. كما أن مبادرة ربط تسجيل الحزب السياسي بنزع السلاح الكامل، التي بدأت في تموز/يوليه، أسفرت عن نتائج إيجابية.

أنه تمت المحافظة إلى حد ما على الظروف الأمنية الوافية. (تكلم بالفرنسية)

وأظهرت الانتخابات الرئاسية أن القاسم المشترك الوطني القوي بين الأفغان هو تأييدهم العام للعملية الديمقراطية، بغض النظر عن الأصل العرقي أو الانتماء السياسي. ويشكّل ذلك التطور الهام أحد أهم المعالم التي تدعو إلى التشجيع لأفغانستان اليوم، في ظل خلفية من التحديات المستمرة للعملية الناجمة عن المخدرات والتطرف والتناحر بين الفصائل. مع ذلك، واستنادا إلى المشاورات الأولية التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مختلف المناطق، يبدو أن الأغلبية الطاغية للأفغان على استعداد، بالترافق مع قادتهم السياسيين، للشروع في المرحلة المقبلة لعملية الانتخابات، التي ينبغي أن تسفر عن تأسيس مؤسسات تمثيلية على المستويين المحلي والوطني.

قد يستسلم المجتمع الدولي لإغراء تقليل اهتمامه بأفغانستان في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية. وينبغي له أن يقاوم ذلك الإغراء، لأن الأفغان بينما أظهروا نضجا سياسيا ملحوظا، فإنهم يجب أيضا أن يتمكنوا من التعويل على المساندة الكاملة - الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية - للمجتمع الدولي في المرحلة الجديدة التي يستمر فيها إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية. وهذه المرحلة ستكون صعبة، ولكن المهمة يمكن إنجازها بنجاح مع التزام الأفغان والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

وحتى تحقيق ذلك بفضل عملية شاملة ومنسقة شارك فيها الجيش الوطني والشرطة العاملة مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف. ويجب أن يتابع ذلك المسعى وأن يكتف قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية. وعلى نحو خاص، أصبح نشر الشرطة المهنية الأفغانية شرطا لا بديل له لإجراء انتخابات آمنة على مستوى الحي. ولا توجد قوة أخرى يمكنها أن توفر التغطية اللازمة لتأمين إجراء الانتخابات في ما يقرب من ٤٠٠ حي قد تكون فيها التوترات الناجمة من التنافس الانتخابي القاعده وليس الاستثناء.

ولكن، بينما سيكون مطلوبا بالضرورة من قوات الأمن المحلية أن تضطلع بدور رئيسي، يبقى دور المجتمع الدولي لا غنى عنه في توفير المباشر للأمن وفي مساندة الجهود الوطنية على حد سواء. وفي ذلك الصدد، فإننا نناشد الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي أن تمكن القوة الدولية للمساعدة الأمنية من نشر القوات - في وقت مبكر وبأعداد كافية - في المناطق المدرجة في المرحلة ٢ لتوسيع القوة، وهي بالتحديد، مقاطعات أفغانستان الغربية.

وباختصار، فإن المقتضيات التقنية والتشغيلية والحاجة إلى هيئة بيئية موثوقة بقدر أكبر تمثل تحديات عسيرة لعملية التخطيط لإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في أفغانستان. وبدأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عملية لإجراء المشاورات مع جميع المحاورين ذوي الصلة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، بغية صياغة توصيات كافية لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن. ويحدونا الأمل أن تختتم المشاورات بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وهي النقطة التي سيكون في مقدورنا فيها تحديد المتطلبات المالية المتصلة بإجراء الانتخابات البرلمانية.